مركز تطوير نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات
• مرفوض الأصل
• إدارة خدمات العملاء

٥٨٥ ألفا و٢٣٣ محضرا للبناء على الرقعة الخضراء

الأراضي الزراعية تحت الحصار

يوسف والي

سعد نصار

اشار وزير التنمية المحلية إلى ان محافظة الفيوم احتلت المركز الأول من حيث عدد حالات الازالة حيث تم تنفيذ ٣ آلاف و٥٥٨ حالة بنسبة ٩٦٪ من اجمالي حالات التعدي بالمحافظة وبلغت النسبة في المنيا ٩٨٪ وكفر الشيخ ٩٧٪ والسويس وبني سويف ٩٥٪ وجاءت محافظة قنا في المقدمة من حيث المساحات التي تمت ازالتها حيث تمت إزالة ٣ آلاف و٨٨٤ فداناً بنسبة ٩٣,٤ من اجمالي المساحات التي تم ازالتها على مستوى الجمهورية وجاءت بعدها محافظات المنيا والقليوبية وسوهاج والقاهرة والاسكندرية

اكد اللواء مصطفى عبدالقادر ان المحافظات حررت ٥٨٥ الفاً و٢٣٣ محضراً للمخالفين وجاءت محافظة قنا في مقدمة المحافظات حيث بلغ عدد المحاضر بها ٥٩ الفا و٢٤٥ محضراً بنسبة ١٠٪ من اجمالي المحاضر على مستوى الجمهورية

قرر المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية إلغاء غرامة البناء لمحل الأراضي الزراعية وقدرها ٥ الاف جنيه إذا التزم المخالف باعادة زراعتها بعد ازالة المخالفات وكلف المحافظ رؤساء الوحدات المحلية ومديري الزراعة والشرطة بحصر التعديات على الاراضي الزراعية وإقامة وحدة لمتابعة تنفيذ إزالة تلك التعديات واستخراج تراخيص لاقامة اسوار حول حرم السكك الحديدية.

وفي ظل هذه التعديات المستمرة على الاراضي الزراعية تعود التساؤلات حول افضل الحلول العملية للحد من استمرار ظاهرة التعدي وهل البناء الرأسي في الريف المصري يعتبر بديلا لهذه الظاهرة ومواجهة الارتفاع المستمر في الزيادة السكانية وقبل ذلك التساؤل عن غياب المخطط الحكومي للخروج من النفق الضيق والاتجاه إلى المناطق الصحراوية وتعميرها واعدادها بالمرافق والخدمات

> مازالت ظاهرة البناء والتعدى على الأراضى الزراعية مستمرة على نطاق واسع حيث بلغت نسبة هذه التعديات بالمحافظات منذ صدور الأمر العسكرى عام ١٩٩٦ وحتى نهاية يونيو الماضى ٧٥٪.
>
> صرح اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية بأن المحافظات نجحت فى إزالة ٤١١ ألفا و٧٩٥ حالة تعد مساحتها ٢٩ ألفا و٦٦ فدانا من اجمالى الحالات البالغ عددها ٥٥٢ ألفا و٨٤٧ حالة.

رقم قياسى لمخالفات البناء على أراض زراعية فى الفيوم.. وإلغاء الغرامة بشروط فى القليوبية

عدلى حسين

د. بهاء بكرى

العمران الساحلى هو الحل لإنقاذ الاراضى الزراعية من الزحف السكانى

م. سامى عامر

إعادة تخطيط المناطق القديمة وتشجيع النمو الرأسى فى الريف

العمران الساحلى

يقول د. بهاء بكرى استشارى بهندسة القاهرة وعميد المعهد العالى للهندسة المعمارية- ان ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية انتشرت بصورة كبيرة حيث اكدت الاحصائيات اننا نفقد سنوياً ما بين ١٠: ٧٠ الف فدان فى التمدد العشوائى على الأراضى الزراعية وإذا استمر هذا المعدل سنفقد كل الأراضى الزراعية خلال ٤٠ عاماً او نصف قرن حسب تقدير د. فاروق الباز، وهو ما يعني اختفاء الوادى الأخضر الذى يعتبر المتنفس الوحيد لنا ومصدر غذائنا.

ويزكد د. بهاء ان قضية التمدد العشوائى على هذه الأراضى الزراعية من اهم القضايا القومية فلابد من تدعيم تصريحات د. يوسف والي وزير الزراعة بمنع الاعتداء على المباني التى تمددت على الأراضى الزراعية بعد عام ١٩٨٥ وان يواكب هذا التصريح استراتيجية متكاملة للمواجهة حفاظاً على الاراضى الزراعية التى تعد أساس الاقتصاد القومى.

خاصة وان معظم القرى المصرية لم تعد قرية بالمفهوم القديم حيث كانت هذه القرى فى الماضى تعمل بمهنة الزراعة اما الآن فلا يعمل بهذه المهنة اكثر من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من السكان وتوأحدت تشكيلة جديدة فى سكان القرى تعتمد على الوظائف الحكومية ومهنة التجارة بعيداً عن الزراعة.

ويشير د. بهاء إلى ان كثيرا من القرى تترسملها ترع وقد اصبحت هذه الترع على مر السنين مقالب للقمامة والمخلفات الصلبة وبالتالى مطلوب تغطية وردم هذه الترع ليصبح مكانها شارعا عريضا لا يقل عن ٣٥ متراً، بما يمكن معه بناء عدة مبانى يصل ارتفاعها إلى ١٢ دوراً حسب قوانين المبانى وبالتالى يمكن استيعاب الكثافة السكانية للقرية بالمبانى الرأسية

> وأصبح د. بهاء بحول كثير من القرى إلى مدن قروية تساهم بانشطتها الاقتصادية والزراعية كما يمكن لاستغلال الادوار الارضية من هذه المبانى المرتفعة فى انشاء مكاتب للخدمات المطورة لهذه المدن القروية الجديدة. ومن أجل تطبيق هذه الرؤية الجديدة للقرية لابد من تنفيذ مجموعة من الاجراءات اولها ان يكون لدى المحافظين الصلاحية فى اتخاذ عدة قرارات منها السماح بتشكيل أو انشاء صناديق لتنمية القرى تكون مهمتها دعم واعداد وتعديل تخطيط القرية فى ضوء تحويلها تدريجيا إلى مدينة قروية بالاضافة إلى اعادة تجميع الاراضى المحيطة بالترع التى تتوسط القرى حيث يصبح ملاكها مساهمين فى القطع الأرضية الكبرى وتقسيمها للبناء عليها بالتعاون مع المحافظة والوحدة المحلية.

العمران الساحلى هو الحل

ويضيف: ومن أجل توفير هذه المتطلبات الجديدة يجب اصدار القرارات الادارية التى تسمح ببناء هذه القطع الجديدة بمبالى مرتفعة فإذا كان الترتمنه قبل التطوير ٢٠٠ جنيه سيصل سعره بعد تقسيمه إلى اراضى مبانى بعد ردم الترع إلى ١٥٠٠ جنيه وهنا يجب ان تفرض المحافظة رسوما على هذه الأراضى لا تقل عن ٣٠٪ كفرق بين قيمة الأراضى القديمة وقيمتها الجديدة، وتخصيص هذه النسبة لدعم صندوق تنمية وتحديث القرية وبذلك يسهل التطوير وفى نفس الوقت يتم تيسير الأراضى لاعادة بناء القرية بالاسلوب الجديد بالجهود الذاتية لتحديث القرية واسشيعاب كل الزيادات التى حدثت خارج كردون ١٩٨٥

ويزكد د. بهاء ان الزيادة السكانية يجب استغلالها كرأس مال بشرى وذلك من خلال اعادة توزيع السكان فى مصر بهدف خلق التوازن بين السكان كرأس مال بشرى والأرض كأحد الموارد الاقتصادية وبالتالى يجب الاهتمام بما يسمى بالعمران الساحلى بمعنى تحويل المراحل المصرية من المستوى إلى رفع (٦٠ - ٧٠ كيلو متراً) إلى عمران حقيقى ساحلى تتوفر فيه جميع مقومات التنمية سواء من مياه وغاز طبيعى وطرق اقليمية وسواني بحرية ومطارات فهذا يتطلب وضع خطة قومية طويلة الأجل وذلك لانه بدون العمران الساحلى ستنهار اقتصاديات الوادى القديم (وادى النيل) وستوضع مصر فى مأزق اقتصادى سكانى ولذلك فإن العمران الساحلى يعتبر المخرج الوحيد للتنمية السكانية وانقاذ الاراضى الزراعية من الزحف العمرانى.

تنمية القرية

يقول د. محمد عبد الباقى ابراهيم - أستاذ مساعد بهندسة عين شمس ومدير مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - قامت الدولة فى الثمانينيات بإعداد بيانات وافية عن حجم الحيازة العمرانية للقرى المصرية بهدف تحديد الحيز الجغرافى لكل قرية والذى يمكن من خلاله تحديد الامتداد العمرانى، وكان ذلك فى عام ١٩٨٦ من خلال هيئة التخطيط العمرانى التابعة لوزارة الاسكان ولكن غاب عن الدولة ايجاد بديل للريادة الاسكانية المستقبلية حيث كان من المتوقع انذاك ان تمتد القرية لتستوعب جميع فراغات الحيز العمرانى وان لم يكن هناك بديل سوف تتم التنمية على الاراضى الزراعية المحيطة بالقرى المصرية وهذا بالفعل ما حدث حيث امتدت القرى على الأراضى الزراعية المحيطة بها خارج الحيز العمرانى بسبب عدم وجود بديل للتنمية العمرانية، وهذا فى حد ذاته مخالف للقانون رغم الواجب لازالتها، لكن لضعف اجهزة الحكم المحلى فى تطبيق القانون فتم ترك الوضع على ما هو عليه، وسارت الأمور ثم نشأ ما يسمى بمشروع شرق - والذى قامت به الدولة فى الثمانينيات والتسعينيات بهدف تنمية القرية والحد من الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر. وقامت الدولة بتوفير المرافق والخدمات مثل المدارس والوحدات الصحية والإدارية والمرافق فى القرية بهدف تنميتها وتوفير حياة ملائمة للفلاح اسوة بالمواطن فى المدن الحضارية إلا اننا وجدنا جميع تلك المشروعات قد اقيمت على الأراضى الزراعية ومن ذلك يتضح لنا ان الدولة كانت سباقة فى تهرير الأراضى الزراعية وبدعوى انشاء مناطق سكنية تتوافر فيها المرافق والخدمات للمواطنين

ويشير إلى قيام وزارة الاسكان بمشروع ضخم على مستوى الجمهورية يهدف الى نقل السكان فى خارج الحيز العمرانى للقرية المصرية الى داخل هذا الحيز من خلال مشروعات التعلية للمبانى القائمة حالياً او إحلال وتجديد تلك المبانى.

وهذا المشروع مازال فى بدايته ونتوقع له الفشل الذريع وذلك لان عمليات التعلية والاحلال والتجديد ستتم على مبانى لسكان خاص بالفلاح وهذه المبانى هشة وحالتها الانشائية سيئة وملك خاص للفلاح وهو بطبيعته لا يرضى بوجود دخلاء على أرضه ولا يرضى بالسكن فى الأدوار العليا نظراً لارتباطه بالأرض ورعايته المستمرة لماشيته، فكيف إذن يتأتى للدولة ان تفرض على هؤلاء السكان الاصليين مشروعات تطوير وتعلية واسية لمبان غير ملائمة لطبيعة معيشتهم.

ويزكد على اهمية تطبيق استراتيجية التنمية العمرانية والتى اقرها الرئيس الراحل انور السادات والتى تهدف الى غزو الصحراء وتوجيه استثمارات الدولة إليها لكننا للأسف نجد ان القاهرة وهى تستوعب نحو ٢٥٪ من عدد سكان مصر تستحوذ على اكثر من ٤٠٪ من استثمارات الدولة فى مجال المرافق والخدمات بالاضافة الى ان تعريفة استهلاك المرافق من مياه وكهرباء وصرف صحى فى القاهرة ارخص مما هو مطبق فى المدن الجديدة، وهذا مخالف للاستراتيجية لاننا ندعم بالقاهرة ونترك المدن الجديدة حيث يتخذ القرار الطبقة المؤثرة على مجريات الأمور ولذلك نجد ان المدن الجديدة قد باءت بالفشل لانعدام وجود سياسة لتقييم التجارب المصرية

قروض ميسرة

ويقول د. سامى عامر - استاذ التخطيط العمرانى بهندسة القاهرة - ان ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية استفحلت بالقضاء عليها لابد من اتخاذ عدة خطوات لمواجهة النمو السكانى الرهيب وتوفير المسطحات التى تستوعب هذه الكثافة السكانية حتى لا نخرج عن الحدود العمرانية للاراضى الزراعية

ويزكد د. سامى ان النمو الرأسى فى الريف المصرى ليس بهذه البساطة التى يمكن تنفيذه بسهولة وهذا يرجع الى عدة محددات منها ان ضيق الشوارع داخل القرى المصرية لا يشجع على وجود المحلات او اى نمو رأسى ولذلك يجب اعادة تخطيط المنطقة القديمة وتصحيح مخطوط تنظيم القرية لتطوير هذه الشوارع حتى يتم البناء عليها خاصة وانه من الصعب حاليا توفير شبكات للمياه والكهرباء فى هذه الشوارع

د. نصر جميل

صندوق عقارى وقروض ميسرة لاعادة بناء منازل الفلاحين

الحكومة تنافس المواطنين فى تبوير الأراضى الزراعية وبناء وحدات سكنية عليها!!

ويقول د. نصر جميل - رئيس قسم بحوث المناخ الثانية بالركى الحقلى بمعهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة - ان البناء الرأسى بديل جيد لحل مشكلة التعدى على الاراضى الزراعية وهذا الأمر يتطلب وضع كردون جديد لكل قرية بناء على التوسعات الجديدة وعدد سكانها مع استخدام المتخللات فيما بين المدن والقرى للبناء عليها

ويوضح د. نصر ان التنمية الرأسية فى القرى الان لا تصلح نظراً لان الفلاح قام بناء منزله ليتحمل دوراً او دورين فقط وليس لبناء مبان عالية

وهذا يتطلب هدم هذه المنازل واعادة تنظيم الشوارع داخل القرى من جديد لتحديد كمية المبانى التى يمكن أن تقام عليها وهذا بعد تجديد كردون جديد بعدد سكان كل قرية مع عمل احصائيات لتحديد مدى الامكانيات الاقتصادية لكل فلاح قام ببناء منزله ومدى استطاعته لهدم منزله واقامة منزل جديد ذى ادوار عالية يستوعب اكبر قدر من السكان واذا لم يستطع فعلى الدولة اقامة صندوق عقارى فى كل محافظة أو وحدة محلية وتقدم قروض مناسبة بفائدة بسيطة على المدى الطويل لبناء منازل تتحمل البناء الرأسى.

بسبب انخفاض ميزانية البحث العلمى وتراجع الاستثمارات

سوق التجارة الإليكترونية.. فى ورطة

تحتل التجارة الالكترونية اهمية اقتصادية بالغة فى الاقتصاد العالمى خاصة بعد ارتفاع الحجم العالمى لنشاطها الى ٨٢٣ مليار دولار سنويا.

ورغم تجاوب مصر مع السوق العالمية فى اطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد وانشائها اول سوق اليكترونية للصناعة المصرية الا ان هناك كثيرا من المشاكل والمعوقات التى تمثل تحديا لمستقبل التجارة الاليكترونية كشف عنها الدكتور عزت قناوى - مدرس الاقتصاد بالمعهد العالمى للدراسات النوعية - فى دراسة له تحت عنوان «مستقبل التجارة الاليكترونية فى مصر» فى ضوء تحديات المنافسة» اكدت الدراسة ان اهم هذه المعوقات التى تعترى تفعيل السوق الاليكترونية تتمثل فى ضعف الانفاق الحكومى على البحث العلمى والتطوير وعدم مسايرة الابحاث العلمية للتطورات الحديثة وعدم الترابط بين المراكز البحثية وحاجات المجتمع والافتقار الى كوادر بشرية مدربة على التعامل مع الاجهزة الفنية الحديثة وضعف التشريعات التى تضمن حقوق التاليف وحماية الملكية الفكرية وغياب المؤسسات التمويلية اللازمة للتنمية التكنولوجية وعدم الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة فى مجال التكنولوجيا.

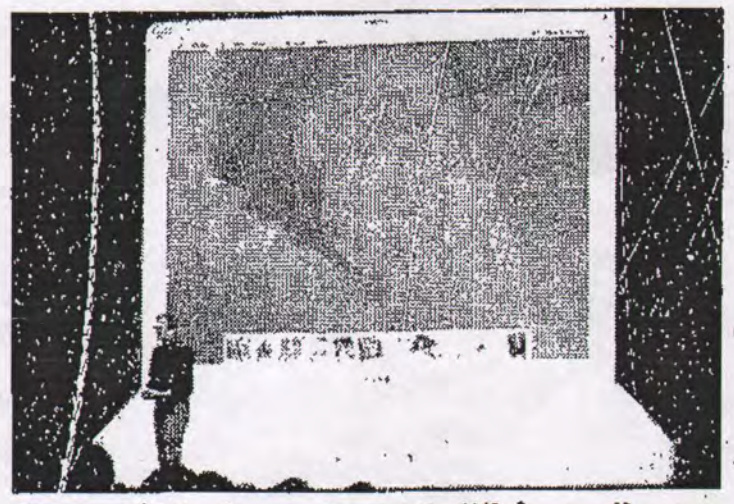

دراسة حديثة تطالب بتحديث التشريعات لحماية المستهلك من الجرائم المعلوماتية

احمد فتحى

مفيد شهاب

تقرير
عيد حسن

اشارت الدراسة الى انه على الرغم من زيادة الحجم الحالى لنشاط التجارة الاليكترونية الا انها لا تزال فى مصر محدودة رغم الزيادة الكبيرة فى تعداد مستخدمى الانترنت كما ان هذه التجارة سوف تكون محاطة بالعديد من المخاطر المستقبلية ما لم يتم التعامل معها بحذر شديد فى ضوء التقدم التكنولوجى المتلاحق واتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

واكدت الدراسة على ضرورة اعادة النظر فى مستقبل التجارة الاليكترونية خاصة عقب التداعيات والاثار الناجمة عن الازمة التى لحقت بشركات تكنولوجيا المعلومات منذ منتصف عام ٢٠٠٢ والتى مازالت مستمرة. كما توقعت الدراسة عدم حدوث توسع كبير فى هذه التجارة بالنسبة لمصر وللمنطقة العربية وبخاصة فى الاجل القصير وذلك لضعف البنية الاساسية فى مجال الاتصال والمعلوماتية بالاضافة الى التاخر هذه الدول فى اتخاذ اجراءات قانونية مصرفية ملائمة لهذا النوع من التجارة الامر الذى يترتب عليه غياب عنصرى الامان والثقة لدى اطراف المتعامل بها.

الآليات الحديثة

واشارت الدراسة الى ان هناك اتجاه مصر فى انشاء اول سوق اليكترونية للصناعة المصرية هو زيادة ارتباط الصناعة المحلية بحركة التجارة العالمية والاستفادة من الآليات الحديثة المطبقة فى هذا المجال خاصة من خلال شبكة الانترنت بما يتيح القدرة على تطوير نمو وكفاءة المنتجات المصرية بحيث يسهم ذلك فى تحقيق زيادة كبيرة فى الصادرات المصرية الى الخارج وفى نفس الوقت جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاقامة مشروعات صناعية جديدة فى مصر. وفى هذا الاطار تم تشكيل لجنة التكنولوجيا بالاتحاد الصناعات المصرية حيث تختص بتحقيق عدة اهداف اساسية تشمل ميكنة العمل بالادارات المختلفة للاتحاد وتحديد اساليب استخدام التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية كما تشمل هذه المحاور العمل على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى زيادة الصادرات المصرية وجذب الاستثمارات الاجنبية حيث قررت لجنة التكنولوجيا فى هذا المجال التركيز على انشاء اول سوق اليكترونية للصناعة المصرية وذلك لخدمة المنشآت الصناعية الاعضاء باتحاد الصناعات والتى يقدر عددها بـ ٢٢ الف منشأة فى ١٥ غرفة صناعية تشمل كل القطاعات الصناعية فى مصر.

واوضحت الدراسة انه من اجل تفعيل دور هذه اللجنة فى التحضير لاعداد وانشاء هذه السوق وتحديد افضل الاساليب للتسويق وتصدير المنتجات المصرية فى العالم الخارجى كان لابد من ضرورة الاطلاع على تجارب بعض الدول المتقدمة والتى انشئت مثل هذه الاسواق الاليكترونية وحققت بالفعل نجاحا كبيرا وتشمل هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية والصين وتجارب بعض الدول المجاورة مثل الامارات العربية المتحدة اضافة الى انه تم التعرف على اراء العديد من الشركات المصرية فى العديد من القطاعات الصناعية حيث اتاح ذلك كله الوصول الى اعداد وتصميم السوق الاليكترونية المصرية وفقا لاحدث التكنولوجيا العالمية وهو ما يتيح الاستفادة من تجارب الاخرين وفى نفس الوقت مراعاة ظروف وطبيعة احتياجات المجتمع الصناعى المصرى. وتأتى اهمية هذه السوق باعتبار انها ستتيح استفادة الصناعة المصرية على نطاق واسع ومنظم بالمعلومات التجارية عن الاسعار والفرص التجارية وفرص الاستثمار وتجميع للمعلومات عن مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية الانتاجية الخدمية فى مصر اضافة الى وجود وزارة الاتصالات والمعلومات فى التشكيل الوزارى الحالى وانشاء مراكز للتدريب فى اطار شبكة متكاملة لخلق كوادر مهنية وفنية قادرة على التعامل مع متطلبات التجارة الاليكترونية وانشاء شبكة خاصة بتطبيقات التجارة الاليكترونية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام اساليب التجارة الاليكترونية بتكلفة مناسبة مع المشاركة فى المؤتمرات والندوات العالمية للاستفادة من تجارب الدول الاخرى فى مجال تطبيقات التجارة الاليكترونية وتطوير اجهزة الاعلام من النظام العالمى للتجارة الاليكترونية

إجراءات

ورغم الاجراءات التى تبنتها مصر لتهيئة المناخ المناسب لتفعيل السوق الاليكترونية اشارت الدراسة الى ارتباط مصر بنظام التجارة الدولية البالغ عددها ١٤٨ نقطة تجارة منشورة فى ١٣٠ دولة وقيام نقطة التجارة الدولية بالترويج اليكترونيا للصادرات والمشروعات الاستثمارية المصرية بالمجان وبخاصة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم كما اتاحت فرصا لها فى بعض المحافظات كالاسكندرية واسيوط وبورسعيد بجانب فرح لها بارض المعارض بالقاهرة وذلك بهدف المساهمة فى اعداد الاسواق التقدمة ولقى انشاءات مثل هذه الاسواق الاليكترونية رواجا كبيرا فى الولايات المتحدة الامريكية والصين وتجارب بعض الدول المجاورة مثل الامارات العربية المتحدة اضافة الى انه تم التعرف على اراء العديد من الشركات المصرية فى العديد من القطاعات الصناعية حيث اتاح ذلك كله الوصول الى اعداد وتصميم السوق الاليكترونية المصرية وفقا لاحدث التكنولوجيا العالمية وهو ما يتيح الاستفادة من تجارب الاخرين وفى نفس الوقت مراعاة ظروف وطبيعة احتياجات المجتمع الصناعى المصرى. وتأتى اهمية هذه السوق باعتبار انها ستتيح استفادة الصناعة المصرية على نطاق واسع ومنظم بالمعلومات التجارية عن الاسعار والفرص التجارية وفرص الاستثمار وتجميع للمعلومات عن مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية الانتاجية الخدمية فى مصر اضافة الى وجود وزارة الاتصالات والمعلومات فى التشكيل الوزارى الحالى وانشاء مراكز للتدريب فى اطار شبكة متكاملة لخلق كوادر مهنية وفنية قادرة على التعامل مع متطلبات التجارة الاليكترونية وانشاء شبكة خاصة بتطبيقات التجارة الاليكترونية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام اساليب التجارة الاليكترونية بتكلفة مناسبة مع المشاركة فى المؤتمرات والندوات العالمية للاستفادة من تجارب الدول الاخرى فى مجال تطبيقات التجارة الاليكترونية وتطوير اجهزة الاعلام والتكنولوجية بين مصر وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات المماثلة وتلبية المتطلبات الاساسية لاقامة التكنولوجية والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنمية التكنولوجية وفى الاطار التشريعى لابد من تعديل قانون التجارة بما يتماشى مع طبيعة التجارة الاليكترونية واساليب تكوين العقود الاليكترونية وتعديل القوانين المتصلة بالشهر والتوثيق لتتلاءم مع التعاملات الاليكترونية وانشاء جهة متخصصة لحفظ الوثائق الاليكترونية واعتمادها هذا بالاضافة الى تعديل التشريعات الضريبية والجمركية بما يتوائم مع متطلبات التجارة الاليكترونية واستحداث التشريعات الخاصة بحماية المستهلك وتعديل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وتوسيع اساليب جمع الاستدلالات والتفتيش والادلة الجنائية فى الجرائم المعلوماتية لاسيما تلك الجرائم التى تمس امن وحماية المستهلك وتعديل التشريعات المنظمة للمناقصات والمزايدات والتوريدات الحكومية بملاءمة طبيعة التجارة الاليكترونية وتعديل التشريعات المنظمة للملكية الفكرية وتلك المنظمة للنقود الرقمية والبنوك الاليكترونية.

ومن لتعليم والتنمية البشرية طالبت الدراسة بتوفير الكوادر الفنية المطلوبة للتطوير التكنولوجى وعقد دورات تدريبية وبرامج مكثفة بمشاركة القطاع الخاص والعام للتعامل بدقة مع الاجهزة الحديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات. وتوفير الحاسبات الآلية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وتطوير الاساليب العلمية بما يساعد على الابداع والابتكار واقامة العديد من المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة المستجدات التى تطرأ على نظام التجارة الاليكترونية والاستفادة من خبرة العلماء المصريين بالخارج فى هذا المجال والربط بين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية وحاجات المجتمع وزيادة الانفاق على الابحاث والتطوير والاطلاع على الدوريات العلمية المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الاليكترونية وزيادة الاستثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات وعقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة فى هذا المجال للاستفادة بخبراتها فى مجال التفاعيل والتدريب وتوسيع قواعد البيانات ومراكز المعلومات